مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٣٠**

الخميس، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد حسينلي
	الأرجنتين	السيد أويارسابال
	أذربيجان	السيد بانكين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد لي كيونغ - شول
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد جاو يونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/521)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1347177 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/521)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. وباسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيد كاي الذي يقدم اليوم إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/521، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاي.

السيد كاي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لكي أقدم إحاطة إعلامية للمجلس لأول مرة منذ تعييني ممثلا خاصا للأمين العام للصومال، بل إنها في الواقع المرة الأولى لي على الإطلاق. ويسرني بشكل خاص أن أكون هنا اليوم مع السفير النظيف، ممثلا عن الاتحاد الأفريقي، الذي يرمز حضوره إلى تعاوننا الوثيق فيما ننفذ الولايتين اللتين أناطهما المجلس بنا.

إن الوقت مناسب لإجراء تقييم بشأن الصومال بعد سنة واحدة من تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة و بعد ٩٠ يوما من إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

وقبل التطرق بشيء من التفصيل إلى القضايا السياسية والأمنية، أود أن أبدأ بالإجابة على سؤال، ربما كان السؤال الأكثر ترددا على مسامع جميع الممثلين الخاصين للأمين العام: ”هل أنت متفائل؟“ الجواب في حالتي هو ”نعم“ مدوية. فخلف المنعرجات والمنعطفات والأزمات والمواجهات، لدى الصومال الأسس للتقدم. والمجتمع الدولي متحد في دعم حكومة اتحادية ذات مصداقية وشرعية. وهناك موارد متاحة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا. وثمة إرادة سياسية للقبول بحلول وسط وإدارة النزاعات دون اللجوء إلى العنف، والصوماليون الذين قابلتهم قد تعبوا من الحرب والحرمان وضاقوا ذرعا باستراتيجية حافة الهاوية وسياسة النهب.

ومن السهل وصف لب التحدي السياسي ولكن من الصعب حله. فبعد ٢٢ عاما من الصراع، تجزأت السلطة والسيطرة على الموارد والعائدات. ولم يعد هناك وجود للدولة المركزية القوية. فمختلف المناطق ومختلف الأشخاص يمسكون الآن بزمام السلطة بنسب صغيرة متباينة. ولذلك، قرر الصوماليون أن النموذج الاتحادي هو النظام الوحيد الذي سينجح في هذا الواقع الجديد. وتتمثل المهمة الآن في المصالحة والاتفاق فيما بينهم على الكيفية المحددة التي يمكن بها للنظام الاتحادي أن ينجح على صعيد الممارسة. وكيف سيتقاسمون السلطة والإيرادات والموارد والمسؤوليات بطريقة تعود بالفائدة على جميع الصوماليين؟ تلك هي القضايا الصعبة، ولكنها قضايا بحاجة إلى حلول سياسية.

ولذلك، فقد أعطيت الأولوية، خلال الأشهر الثلاثة الأولى لي في المنصب، لضرورة إحراز تقدم على صعيد مراجعة الدستور والانخراط البناء مع المناطق، حيث سافرت إلى بونتلاند وصوماليلاند وعملت بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة بشأن مسألة جوبا.

وإذا ما كان الأسبوع فترة طويلة في عالم السياسة، فإن ٩٠ يوما من العمل في البعثة في الصومال هو دهر. وأود أن أحيط المجلس علما بعدد من التطورات الهامة التي حدثت مؤخرا منذ صدور تقرير الأمين العام (S/2013/521).

شكل الوضع في مناطق جوبا واحدة من أخطر القضايا التي تواجه الحكومة الاتحادية. وفي أوائل حزيران/يونيه، كانت المخاطر عالية جدا من حدوث انهيار في الأمن ومأزق سياسي في كيسمايو، وكذلك بين الأطراف في جوبا ومقديشو. غير أنه تم التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف في ٢٨ آب/أغسطس في أديس أبابا في ظل وساطة نشطة من قبل وزير الخارجية الإثيوبي تيدروس أدهانوم غبريسيوس، بالنيابة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وينص الاتفاق على ترتيبات مؤقتة في مجالات الإدارة والأمن والاقتصاد. وقد دعمت المفاوضات في مراحلها الختامية وحضرت مراسم التوقيع في أديس أبابا. ولا تزال هناك بعض القضايا العالقة وسيتطلب التنفيذ توفر حسن النية لدى جميع الأطراف و دعما كبيرا. ويسعدني أن أقول إن البعثة أنشأت وجودا في كيسمايو لضمان قدرتها على تقديم المساعدة عند الاقتضاء في جميع المجالات التي تدخل ضمن ولايتها، وذلك بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي. وقد ساورنا القلق لدى سماع أنباء الهجوم الذي وقع اليوم على موكب الزعيم المؤقت لإدارة جوبا ودعوت جميع الأطراف إلى الهدوء وضبط النفس.

في الشمال، لا تزال العلاقة بين أرض الصومال والصومال حساسة و هشة. ومع ذلك، ثمة تقدم يمكن الإفادة عنه. عقد الطرفان من خلال وساطة تركيا، دورتي محادثات هذا العام. ويمكن أن يشكل الاتفاق بشأن الإدارة المشتركة للمجال الجوي نموذجا لمجالات التعاون ذات الفائدة المتبادلة. إننا نحث كلا الجانبين على التركيز على الحلول، مهما كانت متواضعة، بدلا من المشاكل. ولا يزال وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومالفي أرض الصومال، معلقا بناء على طلب من السلطات المحلية، التي لا تقبل بوجود ولاية للبعثة في أرض الصومال. وأظل ملتزما بإيجاد وسيلة لكسر ذلك الجمود. وأنا أعرض أيضا مساعي الحميدة لبونتلاند فيما يخص عملياتها السياسية الداخلية، والمساعدة في بناء الثقة بين إدارة بونتلاند والحكومة الاتحادية. وأنا أعمل مرة أخرى بشكل وثيق مع رئيس مجلس الهيئة الحكومية الدولية، في هذا الشأن.

وتتمثل إحدى المهام الرئيسية التي تواجه الصومال في الاتفاق على دستور اتحادي نهائي. وتدعم الأمم المتحدة عملية واسعة من المشاورات الشعبية التي ينبغي أن توضح العديد من المجالات الرئيسية التي لا تزال خلافية. وتنتظرنا عملية صعبة من المشاورات والمفاوضات، التي سندعمها. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، دعمت البعثة إطلاق المؤتمر السياسي الوطني بعنوان ”رؤية ٢٠١٦“، الذي كرر خلاله رئيس الصومال التزامه بدستور جديد وبإجراء انتخابات بحلول عام ٢٠١٦.

في أقل من أسبوع من اليوم، سيتم وضع لبنة أساسية أخرى من لبنات تحقيق الاستقرار في الصومال. حيث سيجتمع نحو ٢٠٠ مندوب في بروكسل يوم الاثنين، ويستضيفهم بشكل مشترك الاتحاد الأوروبي والحكومة الاتحادية. إن اتفاق الخطة الجديدة يشكل مجموعة من الأولويات بقيادة وملكية صوماليتين، و المراحل الرئيسية لتحقيقها، و تخطيطا للحصول على الدعم الدولي والتنسيق و التمويل. ستؤيد الحكومة الصومالية والمجتمع الدولي في بروكسل، الاتفاق لتأكيد الالتزام المتبادل بتلك الأولويات. وسيتمثل الاختبار الحقيقي للاتفاق

في كيفية إحداث الفرق في حياة الناس اليومية. وستضطلع الأمم المتحدة في الصومال بدورها على أكمل وجه، خاصة فيما يتعلق بمساعدة الحكومة على تنسيق المساعدة الدولية. إنني أشكر الاتحاد الأوروبي على دوره الرئيسي في هذه العملية و سنواصل العمل عن كثب معه في هذا المجال و غيره من مجالات دعمنا للصومال بشكل عام. وآمل أن نرى التزاما حقيقيا من جانب الشركاء، وخصوصا فيما يتعلق بالآليات المالية و آليات التنسيق الجديدة المقترحة.

حتى يكون ثمة تقدم على الجبهة السياسية. أظهر البرلمان نفسه كمحرك رئيسي. ولكن ليس ثمة مجال للتهاون. ولا يزال ثمة متسع من الوقت للاتفاق على الدستور الجديد من خلال عملية شاملة، والتصويت عليه ومن ثم إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الصومال. لكن لا يزال ينبغي لنا تجاوز عقبات كأداء، ويتعين علينا تسريع الخطى.

عدا السياسة، إنصب الكثير من تركيزنا الأولي على الأمن. وقد أتاحت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحدها إمكانية وجودنا في مقديشو إلى حد كبير، و أود أن أشيد بشجاعة وعزيمة و تضحيات البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي. ستتطلب المرحلة المقبلة المزيد من الدعم. وستبرز الاحتياجات الحقيقية لعناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها والتمويل الكافي الذي يمكن توقعه و مفهوم جديد للعمليات، من تقرير البعثة المرجعية المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي ستجري في تشرين الاول/ أكتوبر. كما سيسمع المجلس من صديقي وزميلي السفير نظيف، لم ينته البعدان العسكري والأمني لهزيمة حركة الشباب بأي حال من الأحوال. إن الجيش الوطني الصومالي مستعد للاضطلاع بدوره، و يجب دعمه كما يجب. وأدعو المجلس لضمان أن يتم إعطاء أولوية أكبر لتعزيز قوات الأمن الوطنية الصومالية وقدرتها على نشر واستدامة العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأنا على ثقة بأن ذلك سيشكل أحد الاستنتاجات الرئيسية للفريق المرجعي.

وعدا التحديات المتعلقة بالسياسة والأمن، تنخرط الأمم المتحدة أيضا بنشاط بشأن مسائل أخرى تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للصومال والمنطقة، و تتمثل في تلبية الاحتياجات الإنسانية، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والقرصنة. ولا يزال الوصول يشكل عائقا رئيسيا، حيث ساهم في الانتشار السريع لشلل الأطفال. ولدى الصومال الآن أكثر من ١٦٠ حالة مؤكدة، أي أكثر من نصف عدد الحالات في العالم. وأجريت حملات تحصين وطنية حيوية، فاوض خلالها العاملون في المجال الصحي على المستوى المحلي فيما يخص الوصول إلى المجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها. ويشكل انسحاب منظمة أطباء بلا حدود ضربة قاسية لقطاع الصحة و تذكيرا بأهمية احترام جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية. وبينما شهدنا بعض التحسن، تظل حالة الأمن الغذائي هشة. وللمرة الأولى منذ خمس سنوات، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة أقل من مليون شخص، ولكن زاد عدد الأشخاص الذين هم على وشك التعرض لانعدام الأمن الغذائي ليبلغ ٢,٣ مليون نسمة. و يمكن أن يتفاقم ذلك بشكل أكبر، إذا تم قطع البنوك الدولية لشريان الحياة الذي تمثله تحويلات المغتربين الصوماليين.

وتجري استضافة نحو مليون لاجئ في البلدان المجاورة للصومال. في حين جرى دفع اللاجئين في الآونة الأخيرة للعودة إلى الصومال، فإنه لم يحن بعد الوقت بعد لعودة واسعة النطاق إليه. لكن يتعين دعم العودة الطوعية والتلقائية إلى مناطق آمنة من خلال إيجاد حلول دائمة.

ومن دواعي سرورنا دعم خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة فيما يخص حقوق الإنسان، التي ستقدم خطة عملها إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف في وقت لاحق من

هذا الشهر. كخطوة حاسمة في خطة العمل تلك، دعوت الحكومة الصومالية إلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل. حيث يمكن لفترة الطفولة في الصومال أن تكون تجربة مخيفة. إننا نواصل بقلق، رصد العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وكحدث أكثر إيجابية فيما يخص الأطفال في الصومال، جرى يوم الأحد الماضي، إطلاق حملة الذهاب إلى المدرسة التي تدعمها الأمم المتحدة، بهدف التحاق مليون طفل بالفصول الدراسية خلال السنوات الثلاث المقبلة. كخطوة أولى، وللمرة الأولى في عشر سنوات، تقدم الحكومة تعليما مجانيا لـ ١٠٠ ٠٠٠ طفل اليوم.

يمثل العنف الجنسي أحد أخطر تحديات حقوق الإنسان وأكثرها إلحاحا بالنسبة لحكومة وشعب الصومال. و التزام كل من الرئيس الصومالي وقيادة بعثة الاتحاد الأفريقي بسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاعتداء الجنسي، أمر مشجع. ومن الواضح مع ذلك، وجود حاجة لنظامين متماسكين للتحقيق و الادعاء العام، ينبغي أن يشملا حماية الضحايا والشهود.

بينما القرصنة في انخفاض، لم يجر تفكيك الشبكات البرية التي استفادت منها. ويتعين دعم نظامي إنفاذ القانون والسجون، فضلا عن فرص العمل، حتى يتسنى لنا معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. خلال مؤتمر استضافته دولة الإمارات العربية المتحدة في دبي أمس فقط، جرى تأييد قوي لوضع استراتيجية بحرية تشمل الأمن و الإدارة المستدامة للموارد. وتستحق دولة الإمارات العربية المتحدة شكرنا على هذه المبادرة القيمة.

أريد أن أشكر المجلس على رؤيته فيما يخص إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. إننا نحرز تقدما جيدا في إقامة البعثة، مع التحاق حوالي ٥٠ موظفا للعمل فيها حتى الآن. وثمة حاجة لقدرة أكبر بكثير، من أجل الاضطلاع بالولاية، ولكن سوف نتوسع فقط بوتيرة تسمح لنا بأن نكون فعالين و تعكس قدرة الحكومة على استيعاب مساعدتنا.

تعتمد فعاليتنا على علاقاتنا. لقد ركزت بشكل خاص على علاقتنا مع الحكومة الاتحادية، التي أعتقد أنها قوية. والأمر الثاني هو علاقة الأمم المتحدة مع قوات الاتحاد الأفريقي. ورأيت أنا والسفير نظيف أنه يتعين على فريقينا العمل جنبا إلى جنب. و ليس من قبيل المصادفة أننا وصلنا درجة إحاطة المجلس معا اليوم. ونعمل أيضا بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. و أتطلع إلى منتدى شركاء الهيئة، الذي ستستضيفه نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة.

وقد ركزت أيضا داخل منظومة الأمم المتحدة على العلاقات المهمة بالنسبة لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، لتقديم وجهة واحدة في الأمم المتحدة بالنسبة للحكومة الاتحادية. كما أننا بصدد إدماجنا رسميا كبعثة بحلول ١ كانون الثاني/ يناير، و نعمل بالفعل فيما يخص سيادة القانون والأمن و مراجعة الدستور و حقوق الإنسان في أفرقة مشتركة. كما أننا نعمل بالفعل كفريق إدارة عليا واحد تابع للأمم المتحدة.

عاشت أسرة الأمم المتحدة في الصومال لحظات مريرة عندما تعرض مقرنا لهجوم في ١٩ حزيران/ يونيه.

لقد فقدنا أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي وسبعة من المقاولين والحراس. بيد أن تلك المأساة لم تزدني إلا عزماً والتزاماً نحو هذه البعثة. نحن نقوم بمراجعة الترتيبات الأمنية بالنسبة لموظفينا، وما زلت بحاجة ماسة إلى قوة حراسة تعمل بكامل طاقتها، كما أوصى بذلك مجلس الأمن. وقد نظرت عملية وضع النقاط المرجعية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في بعض الخيارات، وهي قيد الدراسة حالياً.

أود أن أترك للمجلس ثلاث رسائل للنظر فيها. أولاً، في الصومال، بات الشعب والحكومة والشركاء الدوليون على وشك تحقيق إنجازات عظيمة، إنجازات عظيمة حقاً. فمن حيث إعادة بناء الدولة الممزقة وإنقاذ ملايين الناس من الصراع والفقر، نحن على مشارف تحقيق نجاح عظيم.

ثانياً، ما حققناه حتى الآن هش. والنجاح غير مضمون. فبكل التقديرات، لم تنته الأزمة في الصومال. وليس بوسعنا أن نقلل تركيزنا على الاستثمار، بالرغم من الحالات المنافسة التي تشد انتباهنا في مناطق أخرى من العالم. إنْ فشلنا وانتكس الصومال وسيطرت عليه حركة الشباب، فسوف نشعر بتأثير ذلك على الأمن من باماكو إلى بانغي وخارج أفريقيا. إن الإيديولوجيا لا توقفها الحدود.

ثالثاً، لكي نتخطى العتبة لنحقق إنجازات عظيمة، نحن بحاجة إلى المزيد. لقد قُدِّم الكثير من الدعم – والوعود أكثر من ذلك – لكن هناك ثلاثة مجالات يتعين علينا أن نعزز جهودنا فيها لكيلا نبوء بالفشل: أولا: دعم قوات الأمن الصومالية – فنحن لم نصل بعد إلى المستوى الضروري من حيث بناء قدراتها؛ ثانياً، تحسين قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة، فضلاً عن عمل وكالات الأمم المتحدة في الصومال.

العمل في الصومال مُكلِّف. توفير الأمان لموظفينا يُكَلِّف الكثير من المال. وكفالة تحقيق النجاح تتطلب أكثر، لكن ليس أكثر مما أنفقه المجتمع الدولي في العراق وأفغانستان ومؤخراً في مالي. أيا كان الأمر، لا يزال خطر الفشل في الصومال قائماً. وأعترف بأنْ لا قِبل لنا بالمجازفة بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كاي على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النضيف (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود، بالنيابة عن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد نكوسازانا دلاميني – زوما، أن أشكر المجلس على إتاحته لي فرصة فريدة من نوعها لإحاطة الأعضاء بآخر مستجدات الحالة في الصومال. أوافق زميلي السفير كاي الرأي أن تطور الحالة يدعو إلى التفاؤل. بيد أن التفاؤل، كما هو الحال دائماً، لا بد من تخفيفه بذكر التحديات التي يتعين علينا مواجهتها. لذلك، بدلاً من تكرار الجوانب الإيجابية التي غطاها سعادته ببراعة واستفاضة أثناء إحاطته، أود أن أركز على التحديات التي يجب على الحكومة أن تتصدى لها والتحديات التي تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

قبل أن أمضي في عرضي، أود أن أنقل إليكم أسف المفوض رمضان لعمامرة واعتذاره لعدم تمكنه من مخاطبة المجلس اليوم. فكما يعلم الأعضاء، فقد عُين للتو وزيراً للخارجية في بلده، الجزائر. وهو يطلب من المجلس قبول عذره.

فيما يتعلق بالحالة في الصومال، فبفضل القرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن باتت البعثة اليوم قادرة على تحقيق مهمتها مدعومة بثلاثة عناصر قائمة على أرض الواقع. يتألف العنصر العسكري، كما يعلم المجلس، من قوات من أوغندا وبوروندي وكينيا وجيبوتي وسيراليون يصل قوامها إلى ١٧ ألف فرد. وهناك عنصر مدني، يتكون من ١٠٠ عضوا من شتى البلدان الأفريقية. وعملهم يتكامل في الغالب مع مهام أصدقائنا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال في الميدان. وهناك أيضاً عنصر شرطة، يتكون من وحدتين، إحداهما من نيجيريا وتتكون من ١٤٠ شرطيا، والأخرى من أوغندا وتتكون أيضاً من ١٤٠ شرطياً. وهم يقومون بدوريات يومية ويساعدون الشرطة الصومالية في مهمتها. ولدينا أيضاً مرشدون ومدربون من غانا وغامبيا وبلدان أفريقية أخرى، وكلهم يساعدون أخوتنا في الصومال في كفالة

الأمن. وحالياً يتمركزون في مقديشو، لكنهم سينتقلون قريباً إلى مناطق أخرى من بينها كسمايو وبلدوين.

تضطلع البعثة بمهامها منذ إنشائها من خلال العناصر العسكرية والشرطية والمدنية. ولقد حققنا بالفعل في الوقت الحالي تقدماً كبيراً في المجالين الأمني والسياسي بفضل دعم المجلس والولاية الاستباقية التي عُهِد بها إلى البعثة. وقد أحاط السفير كاي من قبل المجلس علماً بذلك، لذلك فلن أخوض فيها، لكني أريد فقط أن أقول إنه بالرغم مما نشهده من دينامية إيجابية في الصومال، فلا يزال هناك عدد من التحديات التي يتعين مجابهتها.

على الصعيد السياسي، نشيد بإصرار الحكومة على تنفيذ سياستها. وفي ذلك الصدد، أشار السفير كاي إلى عدد من التطورات الإيجابية، التي لم يبدأ بعضها إلا منذ بداية هذا الشهر. وقد توجت تلك الأحداث مؤخراً بإبرام الاتفاق المهم في ٢٨ آب/أغسطس بين الزعماء السياسيين في جوبالاند، وعلى رأسهم أحمد مدوبي، والحكومة الصومالية. بيد أن الدينامية الإيجابية برمتها تتهددها العديد من التحديات، وكما أشرت من قبل، إن لم تحل تلك التحديات فإنها يمكن أن تؤدي إلى انتكاسة يأسف لها المجتمع الدولي بأسره. لقد بات هناك بالتأكيد، على عكس السنوات السابقة من فشل الدولة والفوضى في الصومال، حكومة مسؤولة تتطور في الاتجاه الصحيح،على الرغم مما تنوء به من مشاكل.

يتعلق التحدي الأول بالأمن. فعلى الرغم من التقدم المحرز في مكافحة حركة الشباب، لا سيما في عام ٢٠١٣ وبداية ٢٠١٣، تود البعثة أن تشدد على أن الحركة لا تزال تملك القدرة على زعزعة استقرار البلد وتقويض جهودنا. فمنذ بداية العام، أظهرت الحركة تكتيكات مزعجة متزايدة التطور، وقد تسنى لها ذلك نتيجة الإعداد الدقيق والتدريب، ونتيجة تمتعها بدعم مالي بتنا على وشك تحديد مصادره.

يتضمن تقرير فريق الرصد المعني بهذه المسألة (S/2013/413) عددا من الخيوط في هذا الصدد.

ونود أن نوجه الانتباه إلى الهجوم الانتحاري الذي استهدف مجمع الأمم المتحدة في ١٩ حزيران/يونيه. وفي الآونة الأخيرة، ارتكب هجوم في ٧ أيلول/سبتمبر استهدف مطعم في قرية عليه إقبال كبير يرتاده المدنيون. هذه مؤشرات تدل على أن الانتكاسات يمكن أن تحدث إن لم نتوخ اليقظة.

في الواقع، فإن الجماعات المتطرفة تتنقل بحرية في حوالي ٥٠ في المائة من الأراضي الصومالية، وخاصة في المناطق الريفية، حيث تواصل التنظيم والتدريب، وحيث لديها إمكانية الحصول على الدعم اللوجستي، فضلا عن الأسلحة والذخائر. وينبغي التشديد على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، من خلال الممثل الخاص للأمين العام، التي تكمل جهودنا، إذ يجري حاليا بذل العديد من الجهود لتحديد تلك المصادر، وفي نهاية المطاف، قطعها.

يكمن التحدي الثاني في داخل الحكومة الصومالية، وهو كيفية تبسيط الهيكل الاتحادي على النحو المنصوص عليه في الدستور المؤقت. تتنافس العديد من المناطق لتصبح مستقلة عن الحكومة المركزية، وتختلف التفسيرات في كثير من الأحيان من منطقة إلى أخرى. غير أنني أعتقد أنه يمكننا أن نرحب بالاتفاق المبرم في ٢٨ آب/أغسطس بين الحكومة الاتحادية الصومالية والسلطات في جوبالاند، الذي يطمئننا جميعا ويفتح آفاقا إيجابية في العلاقة بين الحكومة الاتحادية الصومالية ومختلف المناطق التي تسعى إلى هذا الهدف.

ويتعلق التحدي الثالث أيضا بالحكومة، ويرتبط بعدم كفاية قدراتها. عندما تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتحرير مناطق، تعين الحكومة الصومالية مسؤولين لا يقبلهم في بعض الأحيان السكان المحليون وليس لديهم أي هياكل إدارية قائمة تدعمهم. وبالتالي يظل التنسيق الداخلي فيما بين

هذه الهياكل يشكل تحديا رئيسيا. ويترافق ذلك مع الافتقار إلى التفاهم نتيجة هذه التناقضات بين ممثلي أو مسؤولي الحكومة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحكومة الصومالية تواجه الحالة الإنسانية التي تحدث عنها السفير كاي، التي تشمل الأشخاص المشردين واللاجئين والشباب العاطلين عن العمل وما إلى ذلك. يتوق الناس إلى حل مشاكلهم، وإن لم تبد، على الرغم من الآمال في هذا الصدد، علامات تحسن في المستقبل القريب، فإن هذه الصعوبات، التي أصبحت مزمنة، يمكن أن تؤدي إلى نشوب الصراع. في الواقع، إن بذور الصراع موجودة بالفعل.

وكما قال السفير كاي، نحن نقوم بالتحضير لبروكسل وللاتفاق الجديد. يجب أن نضمن أن البلد بعد هذا الحدث، يتمتع بمستوى ملائم من الأمن لكفالة إحراز التقدم صوب تحقيق السلام، وتحقيق الاستقرار السياسي، والاقتصادي على وجه الخصوص، وهو ما يتطلع إليه الشعب الصومالي. ولا يزال من الضروري بذل جهود كبيرة على الصعيد العسكري، ويجب أن تقترن بالاستراتيجية السياسية. غير أن هذه الجهود والأهداف تتطلب إجراء مشاورات وتقديم مزيد من الدعم من جانب جميع شركاء الصومال، لأن التحديات التي تكتنفها يمكن أن يكون لها أثر سلبي على فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وكما يعلم المجلس بلا شك، فإن الحالة في ما يتعلق بالعمليات العسكرية يجب أن تظل على رأس الأولويات. وللأسف، فإن المفهوم الاستراتيجي الذي تسترشد به حاليا عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي عفا عليه الزمن. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن المجلس من النظر في مسألة عدد العناصر التي تتلقى الدعم، فضلا عن الدعم المقدم إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية، الذي تكلم عنه السفير كاي في وقت سابق.

وهناك اعتباران استراتيجيان ما برحا يشكلان تحديين حقيقيين. على الرغم من تصويت المجلس لصالح مضاعفات القوة، لم تتمكن البعثة في الواقع حتى الآن من تعبئة مضاعفات القوة الضرورية. وعلاوة على ذلك، فإن آلية الدعم التابعة للأمم المتحدة، التي يجسدها مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لديها إجراءات كثيرا ما تؤدي بنا إلى مواجهة مشاكل في الحصول على الدعم اللازم في الوقت المناسب.

ومن المهم للغاية من هذا المنطلق تقديم الدعم القوي إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحيث يستطيع مواجهة التحديات الصعبة في كثير من الأحيان في الميدان، والذي بدونه سيكون من الصعب للغاية تحقيق الأهداف العسكرية المهمة التي نصبو إلى تحقيقها. وعلاوة على ذلك، ينبغي توسيع نطاق آليات الدعم التابعة للمكتب، بفضل المجلس، بحيث تشمل التدريب الذي تقدمه حاليا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للقوات الصومالية.

ولذلك يمكننا أن نقول إن لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية حاليا وجودا في البلدات الرئيسية وتوفران الأمن على الطرق الرئيسية. غير أننا كلما نحرر المزيد من الأراضي كلما نصبح أكثر تناثرا، ولذا لا يمكننا في الوقت الراهن الاضطلاع بالعديد من عمليات التوسع. لا تزال هناك آمال كبيرة في أن توفر البعثة المزيد من الأمن. غير أن حملة البعثة تواجه عقبات، من المهم التصدي لها حتى نتمكن حقا من أن نخطو الخطوات القليلة الأخيرة، رغم أنه يقال إن الخطوات القليلة الأخيرة غالبا ما تكون الأكثر صعوبة.

وفي الآونة الأخيرة وجه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي رسالة إلى الأمين العام، تحدد الاحتياجات التي لا تزال قائمة. ونرحب سلفا بتوصيات فريق الدعم الإعلامي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي أنهى من فوره بعثته

عملا بالفقرة ١٩ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣). ونحن مقتنعون بأننا، مع دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية الذي يركز على الأهداف المدروسة بعناية، سنتمكن من تحقيق التقدم الحاسم المتوقع في مكافحة حركة الشباب وتحسين الحالة الأمنية، فضلا عن تفادي حدوث أية انتكاسات في الصومال، وهو أمر يخشاه الجميع. وينبغي لهذا الدعم أن يشمل، كما قلت في وقت سابق، زيادة في عدد القوات فضلا عن تقديم الدعم اللوجستي والتدريب المكثف لقوات الأمن الوطنية الصومالية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن عدة تحقيقات داخلية وخارجية أثبتت بطلان ادعاءات الاغتصاب التي أطلقتها مؤخرا إمرأة صومالية ضد القوات الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي. ونحن في بعثة الاتحاد الأفريقي نعتمد سياسة عدم التسامح المطلق بشأن هذه المسائل. وفي متناولنا الآن آليات إنذار مبكر وهياكل تحقيق دائمة. كما أننا نضطلع بحملات توعية للعنصر العسكري في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وللسكان الصوماليين. وهذا الصدد، ساعدنا الحكومة الصومالية على وضع سياسة جنسانية سيتم عرضها على البرلمان في القريب العاجل كي يتم اعتماد قانون.

ختاما، أود مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب، بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن امتنان الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي يمثل الاتحاد الأفريقي في الميدان، للمجلس على دعمه الثابت وجهوده التي لا تكل من أجل إيجاد حلول للحالة في الصومال. وكما قال زميلي، فإننا ما زلنا متفائلين. مع القليل من الجهد، يمكن أن نحقق نفس الشيء الذي تم إنجازه مؤخرا في مالي لكي يتسنى إجراء انتخابات عام ٢٠١٦ في جميع أنحاء إقليم الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنادف على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.